(٢) المناطق المحتلة

قضية بيع الاراضي : في العدد السابق من شهريات شؤون فلسطينية تطرقنا الى اقتراح ديان بشأن السماح لليهود بشراء اراض في المناطق المحتلة والى موقف الكتل الاساسية الاسرائيلية تجاه هذه القضية ، والى اتخاذ الحكومة قرارا ابقت بموجبه الوضع على ما كان عليه سابقا ، وفسرت ذلك بأنها تحول دون قيام الافراد اليهود بشراء أراض عربية في الضفة الغربية ، الا انها اوحت بأن باب شراء الاراضي العربيـــة لا يزال مفتوحا امـــام المؤسسات الاسرائيليـــة وعلى رأسها الوكـــالة اليهودية ولم يعرف مصير الاراضي التي قد تـــم شراؤها بواسطة الافراد اليهود .

ومن المعروف ان سلطات الاحتلال قد سنت قانونا بخصوص امتلاك الاراضي في المناطق المحتلة في ١٨ يونيو ١٩٦٧ ينص على ان « لا يقوم شخص بصفقة اراض سواء بنفسه او بواسطة آخرين ، بطريقة مباشرة او غير مباشرة الا باذن من قبل السلطة المخولة » وحدد القانون عقوبة المخالف بالسجن مدة خمسة اعوام او بدفع غرامة مقدارها ١٥٠٠ ليرة . ومن الجدير بالذكر ان صفقات كبيرة قـد عقدت ولم يعاقب اي شخص حتى الان ، وقد اعترفت بعـــض الصحف الاسرائيلية ان الحكـــم العسكري كان يتغاضى عن هذا القانون وكأنه غير موجود ، فقد ذكرت صحيفة هآرتس (٧٣/٤/٦): « يبدو ان الحكم العسكري في الضفة الغـــربية تغاضى عن كافة اعمـــال تجارة الاراضي غـــير المشروعة التي جرت بكثافة كبيرة وخاصة في مناطق القدس بيت لحم ورام الله ، فمن المعروف ان اي شخص من بين المئات او الالاف الذين اشتروا اراض من عرب في الضفة الغربية لم يمثل امام المحكمة » .

سارت عملية شراء الاراضي في طريقين رئيسيين : (١) بواسطة السماسرة من العرب واليهود لبيعها الى افراد او مؤسسات اسرائيلية صغيرة (٢) دون اللجوء الى السماسرة وذلك بعقد صفقة مباشرة مع الكيرن كاييمت . وقد جاء القرار الـــذي اتخذتـــه الحكومة مؤخرا ضد الطريقة الاولى بينما سمحت للكيرن كاييمت التابع للوكالة اليهودية بمواصلـــة نشاطه . وقد فسرت خطوتها تلك بأنها جاءت لقطع دابر السمسرة والاتجار !! ومن المعروف ان الكيرن كاييمت قد امتلك وفق ما ذكرته المصادر الاسرائيلية ٤٨ الف دونم في الضفة الغربية ٣٠ الف دونم في الاغوار و١٨ الف دونم في منطقة القدس . وقد استطاعت سلطات الاحتلال سواء بوضع اليد على الاراضي العربية او عن طريق شراء البعض منها بناء عشرة الاف وحدة سكنية حتى الان في مدينـــة القدس العربية لاستيعاب المهاجرين الجدد فيها . هنالك دوافع عدة لبيع الاراضي ، من اهمهـــا الاغراءات المادية والخوف من مصادرة الارض من قبل سلطات الاحتلال كما حـــدث في الاغوار وفي مناطق عديدة أشيدت عليها مستوطنات اسرائيلية ، فقد ذكر عربي — على سبيل المثال — من بيت لحم باع قطعة ارضـه ، وتسترت الصحيفة الاسرائيلية على اسمه بناء على طلبه ، ان اوضاعه التجارية قد ازدادت سـوءا ولم يجد طريقا لتحسين تجارته الا ببيع ارضه « اذا لم احصل على تمويل ذاتي فان تجارتي ستصفى » ! واضاف انه قرر الاقدام على عمله هذا بعد ان توجه السماسرة من العرب واليهود اليه عدة مرات « قبل بضعة شهور اغلق الحاكم العسكري آلاف الدونمات بالقرب من بيت ساحور — الاهداف معروفة فقط لديه ، وقررت بيع ارضي فورا ، قبل ان يتم اغلاقها ، وبذلك ربحت مبالغ طيبة وخلصت نفسي في نهاية المطاف مـــن مصادرة الاراضي » .

وهنالك عرب يقيمون في امريكا اللاتينية ويمتلكون اراض في مناطق القدس ، يقومون ببيعها بسبب الاغراءات المادية . ويتنافس السماسرة اليهود على شراء الاراضي من هؤلاء . ولا يتورعون عن الذهاب الى امريكا اللاتينية لعقد الصفقة هناك ، فقد حدث ان تقدم سمسار يهودي لشراء ارض تخص شخصا يقيم في امريكا اللاتينية من موكله الذي يسكن في بيت لحم ، الا ان هذا رفض لانه أراد بيعها لسماسرة آخرين ، فما كان من السمسار اليهودي الا ان توجه الى امريكا اللاتينية واشترى الارض من صاحبها ، وقد بلغت ارباح السمسار اليهودي في هذه الصفقة مليون ليرة !

الى جانب ذلك ذكرت المصادر الاسرائيلية ان كنائس معينة قد قامت ببيع اراضي تمتلكها الى المؤسسات